العرب
الأربعاء 2021/05/12
السنة 43 العدد 12058

التحديات الخارجية تدفع دول الخليج إلى التهدئة الداخلية

مجلس التعاون في ذكراه الأربعين: المصالحة لم تنجح في طي صفحة المقاطعة

المصالحة الخليجية لم تنجح في إذابة الجليد بسبب الحسابات الخاصة لكل دولة، لكن الضغوط الخارجية، وخاصة التحديات التي فرضتها إدارة جو بايدن ورغبتها في الانفتاح على إيران دون قراءة حساب للمصالح الخليجية وغموض أفق الحرب في اليمن، كلّها عناصر باتت تضغط على الخليجيين من أجل التهدئة الداخلية لتنسيق المواقف.

الحاجة إلى الوحدة والتهدئة أكثر من أي وقت آخر

الرياض – عكست زيارة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى السعودية للمرة الأولى بعد قمة المصالحة وتكرار الزيارة هذا الأسبوع، خطوة إضافية في مساعي الدول الخليجية لإعادة تفعيل مجلس التعاون الخليجي في ظل تحديات إقليمية تفرض على المجلس الذي يطفئ شمعته الأربعين، أن يكون أكثر تماسكا وتحملا لتنوع المواقف داخله.

ويقول مراقبون إن التحديات الخارجية المختلفة قد تقود إلى تسريع تقارب المواقف في الخليج والتخلي ولو مؤقتا عن الخلافات الثنائية.

واستحوذت موجة من النشاط الدبلوماسي على انتباه مراقبي الخليج في الأسابيع الأخيرة، حيث تعمل الدول الخليجية على تخطي مرحلة المقاطعة التي استمرت لثلاث سنوات وتلطيف الأجواء بما يعكس تفاعلا مع تطور المناخ الدولي في ظل الانتقال من إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى إدارة جو بايدن.

وفي حين أن بعض أسباب هذا التصالح بين الدول الخليجية يسبق تنصيب بايدن، فإن التغيير في اللهجة والسعي إلى القفز على الخلافات بالرغم من استمرار بعض أسبابها يشيران إلى عدم اليقين بشأن مواقف الإدارة الأميركية الجديدة التي بدأت خطواتها في المنطقة بالضغط على الخليجيين والسعي للتقارب مع إيران في استعادة لمرحلة الرئيس الديمقراطي باراك أوباما التي قادت إلى توتر في العلاقة بين واشنطن وأغلب العواصم الخليجية.

ووسط التركيز على التصريحات الأخيرة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، التي تمد غصن الزيتون لإيران والمتمردين الحوثيين في اليمن، والتقارير عن اجتماعات عُقدت بين المسؤولين السعوديين والإيرانيين في بغداد، يحتفل مجلس التعاون الخليجي بهدوء بذكرى انعقاده الأربعين في 25 مايو الجاري.

وتأسس مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981 إلى حد كبير كاستجابة للصدمات الإقليمية المزدوجة للثورة الإيرانية في عام 1979 واندلاع الحرب الإيرانية العراقية في عام 1980. وكانت المقترحات الخاصة بإنشاء منظمة إقليمية، تتضمن أيضا إيران والعراق، موجودة منذ منتصف السبعينات، ولكن في نهاية المطاف، اجتمعت دول الخليج الست في غضون أشهر كآلية دفاعية في مواجهة خطاب تصدير الثورة الذي كان يرفعه الخميني، ويضع هذه الدولة كخطوة لاحقة في خططه قبل أن تصدمه الحرب على العراق وتعيده إلى الرشد.

وخلال معظم تاريخها، عملت دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة مرنة من دول متشابهة في التفكير والمصالح. ووافقت بشكل نسبي على الاختلاف حول القضايا التي تمس السيادة الوطنية، بما في ذلك قضايا السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية، وخاصة في التقارب مع إيران، وهو موضوع الخلاف الرئيسي.

لكن هذا التماسك سرعان ما وصل إلى نقطة الانهيار بسبب الاستجابات السياسية المتباينة للربيع العربي، إذا انقسمت المجموعة إلى خطين واحد ضد "الثورات"، ويضمّ الأغلبية، والآخر مع سيطرة الإسلاميين على تلك الثورات. وظهرت قطر كلاعب رئيسي في دعم صعود الإسلاميين وسعت إلى استثمار هذا الدعم في إظهار نفسها طرفا إقليميا مؤثرا وعرضت التعاون في ذلك مع إدارة أوباما قبل أن يسقط هذا الحلم بسقوط حكم الإسلاميين في مصر في 2013. وأدى صعود جيل جديد من القادة إلى السلطة، مثل الشيخ تميم في قطر وكذلك ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في الرياض والشيخ محمد بن زايد في أبوظبي، إلى تقوية النزعة الوطنية والتركيز على العلاقات الثنائية لكل دولة من خارج التكتل الخليج، ما زاد من صعوبة حل الخلافات، خاصة مع زيادة طموح البعض ورفع سقف آماله لتبدو أكبر من مجلس التعاون نفسها مثلما حصل مع الشيخ تميم الذي أعطى لتحالفه مع الإسلاميين وعلاقاته مع تركيا وإيران أولوية قصوى ما قاد إلى توتر حادّ خاصة مع السعودية والإمارات.

> الدول الخليجية تعمل على تخطي مرحلة المقاطعة وتلطيف الأجواء بما يعكس تفاعلا مع تطور المناخ الدولي في ظل الانتقال من إدارة ترامب إلى إدارة بايدن

وصمد مجلس التعاون أمام التوترات الداخلية التي قادت كلا من السعودية والإمارات والبحرين إلى سحب سفرائها من الدوحة لمدة تسعة أشهر في 2014، ومرة أخرى اعتبارا من يونيو 2017 عندما سعت الدول الثلاث نفسها بالإضافة إلى مصر إلى مقاطعة قطر سياسيا واقتصاديا بسبب دعمها للإسلاميين وشن حملات إعلامية وسياسية تستهدف خصومها.

واستمرت المقاطعة المفروضة على قطر 43 شهرا بالضبط حتى تم تبريد الخلافات في قمة المصالحة في موقع التراث السعودي في العلا في 5 يناير 2021، قبل خمسة عشر يوما من مغادرة ترامب منصبه.

ورغم أن القمة أسست لتهدئة بين الخصوم بضمانات من قطر لدى السعودية، إلا أن الإعلام القطري سرعان ما عاد إلى حملاته على البحرين والإمارات، والسعودية نفسها، في مسعى كان الهدف منه إظهار أن المصالحة لا تمنع قطر من استمرار حملاتها. كما سعت إلى استهداف البحرين بصفة أكثر مقابل التهدئة مع السعودية ، بهدف تفكيك التحالف القديم ضدها خاصة مع انشغال السعودية بملفات خارجية أخرى منها ضغوط إدارة بايدن، وترتيبات حرب اليمن، والتصعيد الإيراني.

ولا تزال تفاصيل اتفاقية "المصالحة" الخليجية سرّية، ولا يعرف إلى الآن ما هي الالتزامات التي قطعتها قطر على نفسها، تماما كما لم يتم الإعلان عن اتفاق الرياض الذي أنهى تكرار الخلاف في عام 2014 حتى تم تسريب محتوياته إلى وسائل الإعلام في عام 2017.

ومن الانتقادات الموجهة لاتفاق الرياض بعد أن أصبح معلنا، أن بنوده عامة ولا تحتوي على تدابير محددة ملزمة لجميع الأطراف إلى جانب تدابير يمكن التحقق منها لمراقبة الامتثال وضمانه.

وهناك دلائل على تعلم الدروس من عام 2014 ومن الإخفاقات التي نتج عنها أن اتفاق الرياض لم يمنع أزمة 2017 فحسب، بل أصبح أيضا موضع نزاع حيث اتهم الطرفان الآخر بخرقه. وهناك وعي أكبر هذه المرة بأن المصالحة مضمونة من خلال عملية المشاركة بدلا من عقد اتفاق لمرة واحدة.

واستضافت الكويت اجتماعات متابعة بين وفود مصرية قطرية وإماراتية قطرية.

ويعتقد كريستيان كوتس أولريشسن، زميل الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس، أن عقد اجتماعات المتابعة في الكويت يظهر أن سمعتها كوسيط إقليمي كانت ناجحة حتى بعد وفاة الأمير صباح الأحمد الصباح، الذي نجحت دبلوماسيته المرنة وعلاقاته الجديدة بالقادة الخليجيين في منع تصعيد الخلاف.

ويشير أولريشسن صاحب كتاب "قطر وأزمة الخليج"، إلى أن تولي الكويتي نايف الحجرف أمانة مجلس التعاون الخليجي منذ فبراير 2020، يمكن أن يساعد وبشكل أفضل في عمل المجلس، كونه ينتمي إلى بلد محايد قياسا بمرحلة سلفه الأمين العام السابق البحريني عبداللطيف الزياني الذي كان يمثل بلدا طرفا في النزاع.

وظهرت دلائل على وجود موقف خليجي أكثر توافقية في أواخر فبراير من خلال الردود على نشر ملخص نتائج الاستخبارات الأميركية في مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول في أكتوبر 2018.

وأصدرت دول مجلس التعاون ومن بينها قطر بيانات دعم للقيادة السعودية وأكدت أن استقرار المملكة بالنسبة إليها عنصر لا يتجزأ من أمن الخليج.

ويقول أولريشسن إن نهج التهدئة والتضامن بالحد الأدنى "هو أحد الأمثلة على كيفية استجابة قادة الخليج للشكوك الاستراتيجية التي مرت عبر ثلاث إدارات رئاسية أميركية متتالية".

وترك أوباما وترامب، كل منهما بطرق مختلفة، للشركاء الخليجيين شعورا واضحا بأن واشنطن قد تخلت عنهم، بعد أن استبعد أوباما دول مجلس التعاون من مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي وضعت التفاوض مع طهران كأولوية لها، فيما فشل ترامب في الرد على الهجمات المرتبطة بإيران.

كريستيان كوتس أولريشسن

التضامن هو طريق الخليجيين للرد على الشكوك تجاه واشنطن

وبالمقابل، أظهرت مواقف بايدن إلى الآن أن إدارته تنوي التركيز بشكل أقل على الشرق الأوسط وأن أولوياتها الإقليمية هي وقف حرب اليمن بقطع النظر عن الطريقة التي ستتم بها، وهل تحفظ الأمن القومي للحليف السعودي أم تزيد من ترسيخ نفوذ خصمه الإيراني.

وتاريخيا، كانت مواقف دول الخليج أكثر اتحادا في مواجهة التهديد الخارجي المشترك، وقد يكون عدم اليقين بشأن نوايا الولايات المتحدة والقضايا الإقليمية الأوسع، بما في ذلك إيران، هو الدافع الذي كان مفقودا في فترة ما بعد الربيع العربي، عندما كانت الدول الخليجية تنظر إلى بعضها البعض على أنها تهديدات.

الخلافات تضع كرة الاستفتاء على الدستور في مرمى ملتقى الحوار الليبي

طرابلس – تضع الخلافات بشأن موعد الاستفتاء على مسودة الدستور الليبي مع تعمد البرلمان والإخوان على حدّ سواء المماطلة والتمديد في عمر الأزمة للاستفادة من المرحلة الانتقالية والسيطرة على مؤسسات الدولة، إلى الاستنتاج أن خطوة الاستفتاء لن تُجرى قبل الانتخابات، ما يضع الكرة في مرمى ملتقى الحوار الذي يتجه لتأجيله إلى ما بعد الانتخابات المرتقبة.

عماد السايح

تقنيا، من الصعب إجراء الاستفتاء قبل الانتخابات

فاللجنة القانونية التي شكلها ملتقى الحوار الليبي برعاية أممية قدمت مقترحا لقاعدة دستورية ستُجرى على أساسها الانتخابات المرتقبة، بعد فشل في اعتماد مسودة الدستور التي تمت صياغتها في 2017، أو حتى اعتماد الإعلان الدستوري لعام 2011، أو اقتراح قاعدة دستورية جديدة.

وفي الرابع من مايو، أحال المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش القاعدة الدستورية التي أنجزتها اللجنة القانونية إلى ملتقى الحوار الذي يضم 75 عضوا، لاعتمادها والفصل في النقاط الخلافية، عقب عيد الفطر المرتقب. لكن أهم ما تضمنته هذه القاعدة الدستورية، "تأجيل طرح الاستفتاء على الدستور إلى ما بعد انتخابات 24 ديسمبر المقبل".

وكانت هذه نقطة الخلاف الرئيسية بين المجلس الأعلى للدولة (نيابي استشاري) برئاسة خالد المشري وبين جزء من النواب الموالين لعقيلة صالح رئيس البرلمان. كما أن لجنة صياغة الدستور (المنتخبة)، شددت على ضرورة إجراء الاستفتاء قبل الانتخابات، وأيّد وجهة النظر هذه رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة.

ويلاحظ متابعون أن صالح والمشري هما المستفيدان من عرقلة عرض مسودة الدستور على الاستفتاء الشعبي، لتضمنها مواد قد لا تخدم مصالحهما. ويعتقد هؤلاء أن الهدف من إثارة مثل هذه المسائل الخلافية والدفع بها إلى واجهة السجال السياسي لا يخرج بشكل خاص عن المناورات الإخوانية التي تستهدف رمي المزيد من العقبات والعراقيل، التي تحول دون تهيئة مناخ عام قادر على تسهيل تنظيم الانتخابات في موعدها.

وبينما تقف البعثة الأممية والدول الغربية خلف موعد 24 ديسمبر، وتدعو إلى إجراء الانتخابات في هذا الموعد حتى ولو قبل الاستفتاء على الدستور. يتقاطع ذلك مع وجهة نظر رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح، الذي أعلن أكثر من مرة استحالة إجراء الاستفتاء قبل الانتخابات من الناحية التقنية، إلا إذا تم تأجيل الانتخابات إلى 2022.

إصرار على إنجاح المرحلة الانتقالية رغم الصعوبات

وإحدى النقاط الخلافية التي لم تحسمها اللجنة القانونية، متعلقة بطريقة انتخاب رئيس البلاد، هل يتم عن طريق انتخابات رئاسية مباشرة؟ أم يتم الاقتصار على انتخابات نيابية فقط، ويتولى البرلمان انتخاب الرئيس بأغلبية الثلثين؟

وخلفية هذا الخلاف مرتبطة بالصراع بين الأقاليم، فبينما يقطن المنطقة الغربية (إقليم طرابلس) أكثر من نصف السكان البالغ عددهم أقل من 7 ملايين نسمة، فإن نحو ثلث السكان يعيشون في المنطقة الشرقية (إقليم برقة)، وأقل من 10 في المئة في المنطقة الجنوبية (إقليم فزان).

وبينما يميل أغلبية قيادات المنطقة الغربية للاقتراع المباشر لرئيس البلاد، تفضل أطراف في المنطقة الشرقية انتخاب الرئيس عبر البرلمان، ما يمنحها مساحة أوسع للمناورة لامتلاكها الثلث المعطل، بحسب توزيع المقاعد على الأقاليم الثلاثة (100 مقعد لطرابلس، و60 لبرقة، و40 لفزان).

وفيما يشدد الطرف الداعي إلى انتخابات رئاسية مباشرة، على ضرورة منح الرئيس صلاحيات واسعة، وإلا سيتكرر المشهد التونسي في ليبيا، من انسداد بسبب الصراع بين الرئاسات الثلاث، يعتقد الداعون لضرورة انتخاب الرئيس من أعضاء البرلمان، أنه لا يجب صناعة "قذافي" جديد، ويفضلون وضع السلطة في يد البرلمان، كما كان عليه الحال ما بين 2012 و2014.

حيث يعتبر رئيس البرلمان القائم بمهام رئيس البلاد، وبإقالة رئيس البرلمان تتم الإطاحة بالرئيس، كما حدث مع محمد يوسف المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام (2012–2013).

ومن المنتظر أن يحسم ملتقى الحوار في هذا الخلاف بعد عيد الفطر، خاصة وأن مفوضية الانتخابات حددت تاريخ 1 يوليو المقبل، كآخر أجل لاستلام القاعدة الدستورية لبدء الاستعدادات لإجراء الانتخابات في موعدها.

ومن النقاط المثيرة للاهتمام في مقترح القاعدة الدستورية أن ولاية رئيس مجلس النواب ونائبيه لا تتجاوز عاما واحدا غير قابلة للتجديد. بينما لا تتجاوز ولاية البرلمان أربع سنوات، بمعنى أن كل ولاية برلمانية ستشهد انتخاب 4 رؤساء لمجلس النواب